دراسة العلاقات الدولية بين التفسير والفهم

Study of International Relations between Explaining and Understanding

محمد الطاهر عديلة
جامعة المسيلة، الجزائر، mohamedtahar.adila@univ-msila.dz
مسعود شوية
جامعة باتنة1، الجزائر، messaoud.chouia@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2020/07/31 **تاريخ القبول:** 2020/10/03 **تاريخ النشر:** 2021/01/01

ملخص:

تعد ثنائية التفسير والفهم إحدى مخرجات النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية التي اصطفت على جانبي الإنقسام وضعي – ما بعد وضعي، وقد كان لها الأثر البارز في إعادة توجيه الحقل النظري من حيث الأسئلة المطروحة، المواضيع المدروسة، والمناهج المتبعة في ذلك، بل وفي إعادة تحديد مفهوم العلم ومقتضياته على جميع الأصعدة. نحاول من خلال هذا المقال فحص وتفكيك الإرتباطات القائمة بين مفاهيم الحقيقة، الوضعية، ما بعد الوضعية، وانعكاسها على التوجه نحو التفسير أو الفهم في دراسة العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: *الحقيقة؛ التفسير؛ الفهم؛ الوضعية؛ ما بعد الوضعية.*

Abstract:

The duality of explaining and understanding is one of the outcomes of the fourth debate between the theoretical approaches of international relations that have lined up on both sides of the positivism - post- positivism divide, and it has had a big impact in reorienting the theoretical field in terms of the questions asked, the topics examined, and the approaches followed in that, and in the restoration of Defining the concept of science and its implications at all levels. Through this article we try to examine the links between the concepts of truth, positivism, post-positivism, and their consequences on the orientation towards explaining or understanding in international relations.

Keywords: *Truth; Explaining; understanding; positivism; post-positivism.*

* **المؤلف المرسل: محمد الطاهر عديلة، mohamedtahar.adila@univ-msila.dz**

مقدمة:

تعد الخيارات الإبستمولوجية والمنهجية إحدى القضايا الجدلية والجوهرية التي تطرح في دراسة العلاقات الدولية. فلفترة طويلة من الزمن سيطرت الوضعية على التقاليد والممارسات البحثية في العلوم الإجتماعية كافة، حيث ساد تفاؤل كبير حول قدرة هذه الأخيرة في الوصول إلى مصاف العلوم الطبيعية والفيزيائية، من حيث الدقة والصرامة والإنضباط المنهجي، ومن حيث القدرة على إخضاع الظواهر الإجتماعية والإنسانية، وكشف قوانينها المتحكمة فيها، وبالتالي إمكانية تفسير هذه القوانين وصياغتها في أشكال من السببية والحتمية والميكانيكية. ولا يتأتى ذلك، بطبيعة الحال، إلا باعتناق التصور والمفهوم الوضعي للعلم وللممارسة العلمية، وبإخضاع دراسة الظاهرة الإجتماعية والإنسانية إلى قواعد المنهج العلمي التجريبي.

لكن تعرضت هذه الرؤية في كيفية دراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية إلى نقد لاذع، على اعتبار أن الظاهرة الإجتماعية والإنسانية تختلف تماما عن الظاهرة الطبيعية من حيث طبيعتها، خصائصها، ومكوناتها، وبالتالي تختلف عنها كذلك في كيفيات ومناهج الدراسة، إذ بدل لجوء الباحثين إلى منهج تفسير الظاهرة كان عليهم أن يحاولوا فهمها وتأويلها، وكشف الجوانب الخفية المتعلقة بها، والتي لا تفصح عنها الملاحظات الخارجية.

بين التفسير والفهم تختلف النتائج العلمية والعملية المتوصل إليها بشأن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية، بل ويعمل هذان المنهجان بشكل حاسم على تحديد وجهات نظرنا حول:

1- كيف ساهم المفهوم الفلسفي للحقيقة في نشأة الإنقسام/ الجدل وضعي-ما بعد وضعي؟
2- كيف يرتبط مفهوم علم العلاقات الدولية بمنهجي التفسير والفهم؟
3- ماذا يعني تفسير العلاقات الدولية في مقابل فهمها؟
4- هل يمكن الجمع بين التفسير والفهم في دراسة العلاقات الدولية؟

سوف تتم الإجابة على هذه الأسئلة من خلال التركيز على العناصر التالية:

1- المدلول الفلسفي لـ "الحقيقة" وانعكاسه على الإنقسام وضعي- ما بعد وضعي.
2- التفسير كاستجابة لتبني مبادئ الفلسفة الوضعية في العلاقات الدولية.
3- الفهم كاستجابة لتبني مبادئ الفلسفة ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية.
4- إمكانية الجمع بين التفسير والفهم في دراسة العلاقات الدولية.

1- المدلول الفلسفي لـ "الحقيقة" وانعكاسه على الإنقسام وضعي- ما بعد وضعي.

تسعى جميع العلوم، بلا خلاف، إلى كشف الحقائق المتعلقة بالظواهر التي تدرسها، ومن ثم التعبير عنها وصياغتها في شكل مفاهيم ونظريات وقوانين. بيد أن طريق الوصول إلى الحقيقة يبدأ من مفهوم الحقيقة ذاتها (فلسفيا)، كينونتها (أنطولوجيا)، إمكانية كشفها والوصول إليها (إبستمولوجيا)، وكيفية أو طريق هذا الوصول (منهجيا). وحينما يتعلق أمر الحقيقة بالمباحث السابقة الذكر، فلا ينتظر أن نحصل على إجابات حاسمة ودقيقة بشأنها، بل إن الكثير من الشك والإختلاف يطبعها حالَ سائر المفاهيم في العلوم الإجتماعية والإنسانية.

من الناحية اللغوية، تدور معاني الحقيقة حول الشيء الثابت يقينا، وما استعمل في معناه الأصلي. وحقيقة الشيء: خالصه وكنهه، وحقيقة الأمر: يقين شأنه (مجمع اللغة العربية 2004، ص.188). وجاء في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها أن الحقيقة "فعيلة" بمعنى "مفعولة"، واشتقاقها من "حقق الشيء إذا أثبته"، ولذلك فهي: دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة (مطلوب 2006، ص.453). وجاء في موسوعة لالاند أن: (أ) الحقيقي هو ما يوجد فعلا، أو ما حدث فعلا. و(ب): "لا يمكن لأي واقعة أن تكون حقيقية أو موجودة، ولا يمكن وجود أي ملفوظ حقيقي دون أن يكون هناك سبب كاف لوجوده على هذا النحو، وليس على نحو آخر...". والحقيقة هي سمة ما هو حقيقي بالمعنى (أ) و(ب)، وهي ما جرى التحقق منه عمليا، ما جرى وقوعه أو لحظه من قبل شاهد يرويه (لالاند 2001، ص.ص. 1539-1540). وقد ميز لالاند بين الحقيقة المطلقة التي يجعل الله مرادفا لها "إن الله هو الحقيقة إذن، الحقيقة الماثلة بذاتها، دائما وأبدا، للعقول كلها؛ وهو المصدر الحق للعاقلة". وبين الحقيقة المشخصنة "... لأن الحقيقة الجوّانية هي التي يفترض بها أن تكون على رأس مقابساتنا، وهي التي يتعين عليها أن تملي على ما يجب أن أقوله لكم". والحقيقة المعرفية (الموضوعية) أين يتم التفريق بين حقيقة المعرفة وعملية إدراك الكائن بذاته، بحيث صارت تطلق كلمة الحقيقة أكثر فأكثر على المعرفة وحدها (لالاند، ص.ص.1540-1541). وللحقيقة مرادفات كثيرة لا تتطابق معها، من قبيل: حق، صواب، سلامة، صحيح، صحة، صدق، واقع. وترد لفظة الحقيقة في اللغات الأجنبية تحت مسمى Vérité في اللغة الفرنسية، و Truth في اللغة الإنجليزية، ومن المعاني القريبة لهذه الأخيرة مثلا نجد: fact, reality, actuality, certainty, verity.

ولقد ظهرت نظريات عديدة حاولت تحديد معنى الحقيقة وضبط شروطها، لخصها كل من كولن وايت وميليا كوركي فيما يلي (كوركي ووايت 2016، ص.102):

أ- **النظرية التطابقية:** التي ترى ضرورة توافق الحقيقة مع الواقع الموضوعي. بحيث لا تكون الجملة التي نعبر بها عن الحقيقة صحيحة إلا إذا أشارت إلى ما هو موجود في العالم فعلا. وهي النظرية السائدة المتعلقة بالحقيقة بالنسبة إلى معظم الوضعيين في تخصص العلاقات الدولية.

ب- **النظرية التناسقية:** التي ترى ضرورة تناسق الحقيقة مع مجموعة محددة من الجمل أو العبارات، تكون في أغلب الأحيان مجموعة محددة من المعتقدات. فعلى سبيل المثال، يعد المُعتقَد الذي يؤمن به فرد ما حقيقة إذا كان متناسقا مع جميع معتقداته الأخرى أو معظمها.

ت- **نظرية الإجماع:** والتي تؤكد على أن الحقيقة هي أي شيء متفق عليه، أو يمكن أن يكون محل اتفاق من جانب مجموعة محددة. وهذه تميل إلى أن تكون النظرية التي يتبناها كثير من بعد الوضعيين.

ث- **النظرية البراغماتية:** والتي ترى أن نجاح النتائج التطبيقية (العملية) لفكرة ما هو ما يمكن أن ندعوه بالحقيقة.

لكن لا يبدو أن المعاني اللغوية أو مرادفات لفظ الحقيقة أو نظرياتها هي ما أثار كل الجدل والخلاف القائم حولها، بل أثاره التمييز بين العلوم، إلى طبيعية - فيزيائية واجتماعية -إنسانية، الذي أقامه العديد من فلاسفة ومفكري ما بعد الحداثة. حيث يجادل هانز غادامير، على سبيل المثال، أن الاختلاف بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية لا يتعلق فقط بالمنهج، وإنما بمسألتي المعرفة والحقيقة، "فالفلسفة التي تستدعي هذه الإعتبارات لها مزاعم أخرى غير تلك التي يعللها مفهوم الحقيقة في علوم الطبيعة" (غادامير 2006،

ص.151). هنا يصبح اللجوء إلى المرجعيات الفكرية والفلسفية بأبعادها المختلفة أمرا ضروريا لمقاربة مسألة الحقيقة، خاصة في مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية الذي يعنينا. ويمكن تقسيم أو تصنيف هذه المرجعيات الفكرية والفلسفية إلى اثنتين: الأولى حداثية – وضعية ترى بوحدة وتماثل مفهوم الحقيقة لدى كل من علماء الطبيعة ونظرائهم من علوم الإجتماع والإنسان، والثانية ما بعد/ ضد حداثية وما بعد/ ضد وضعية تقييم تمييزا حادا بين مفهوم الحقيقة الطبيعية (نسبة إلى ظواهر الطبيعة) والحقيقة الإجتماعية (نسبة إلى ظواهر الإجتماع والإنسان).

يجادل الحداثيون (الوضعيون)، ابتداء، أن الظاهرة الإجتماعية والإنسانية التي ندرسها لا تختلف كثيرا عن الظاهرة الطبيعية، وبالتالي تسري عليهما الأحكام والقواعد نفسها المتعلقة بالبحث العلمي. إن لكل ظاهرة، طبيعية كانت أم اجتماعية، حقيقة ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وذلك بغض النظر عن إدراكنا وكشفنا لها من عدمه، وتغير المفاهيم والأحكام والقوانين والنظريات التي نعطيها عن حقيقة شيء ما لا يعني بأي حال من الأحوال تغير وعدم ثبات الحقيقة، وإنما يعكس فقط فشلنا في إدراك وكشف هذه الحقيقة. وللحقيقة وجود مادي مستقل عن الذات الباحثة عنها، إنها موجودة هناك، في مكان ما، خارج ذات الإنسان، وهو ما يكفل اتصافها بالموضوعية والحيادية، بحيث يمكن لأي باحث الوصول إليها أولا، وثانيا التحقق من صحة أو زيف إدعاءات الآخرين بامتلاكها، وثالثا تحررها من القيم.

وتتسم الحقيقة بالواحدية وعدم التجزؤ أو التنوع، فلكل شيء في الوجود حقيقة واحدة تعكس جوهره وماهيته، ويستحيل أن تكون له حقيقتين مختلفتين في الوقت نفسه، وهذا يعني أنه دائما ما يوجد ادعاء واحد صحيح حول الحقيقة، وبقية الإدعاءات كاذبة. إن هذه الأوصاف للحقيقة تجعل من مهمة كشفها والوصول إليها أمرا ممكنا، ولا يتبقى على الباحثين حينئذ سوى اختيار المنهج الملائم الموصل إليها. يتمثل هذا المنهج في التجريب، حيث يقول سان سيمون: "إن أكبر وأشرف وسيلة لدفع العلم نحو التقدم هو جعل العالم في إطار التجربة، ولا نقصد العالم الكبير وإنما هذا العالم الصغير، يعني الإنسان الذي نستطيع إخضاعه للتجربة" (امزيان 1991، ص.50).

بينما يرافع مفكرو ما بعد الحداثة (ضد الوضعية) لصالح تميز الظاهرة الإجتماعية والإنسانية عن الظاهرة الطبيعية تميزا بيّنا وبائنا، بحيث أن مفهوم الحقيقة "الإجتماعية" هو على النقيض تماما من مفهوم الحقيقة "الطبيعية". إنهم يعلنون بكل وضوح رفضهم التام للإبستمولوجيا الوضعية والمناهج التجريبية التي قدمتها الفلسفة الحداثية، بل ويقفون موقفا عدائيا اتجاه الإدعاء بوجود حقيقة مطلقة أو عالمية، فباعتقادهم لا يمكن أبدا معرفة أي شيء بشكل يقيني (Mansbach and Rafferty 2008, p32).

إنهم يجادلون أن الحقيقة يتم بناؤها من خلال العمليات والإجراءات الإجتماعية، والتي هي محددة تاريخيا وثقافيا، ويتم تشكيلها من خلال صراعات القوى داخل مجتمع ما، إنها ترتبط بالسياق العام الذي تنشأ فيه، وبالموقف الإجتماعي الذي تستمد منه (تشيرتون وبراون 2012، ص.175). ويعني هذا أن الحقيقة مفهوم ديناميكي متغير بتغير الزمان والمكان، بل وبتغير السياق الإجتماعي، مما يجعلها مقيدة دائما بقيم المجتمع الذي تنشأ فيه، وبقيم من يبحث عنها (الباحث)، وينفي عنها صفة الموضوعية والحيادية والتحرر من القيم. ويعني أن الحقيقة ليست موجودة هناك، في مكان ما، خارج ذواتنا، مستقلة عن آرائنا واللغة التي نستعملها للتعبير عن هذه الآراء (غريفيثس وأوكالاهان 2008، ص.355)، لأن اللغة ليست معطى موضوعيا بل تعكس فقط نسخة

الواقع الذي يتحدث عنه المتكلم، فاللغة هي معطى اجتماعيا، وعليه فالألفاظ والمفاهيم ليست لها قيمة خارج السياق الإجتماعي الذي تُعرف وتُستعمل فيه، وبالنتيجة فلا يوجد واقع أو عالم موضوعي (Mansbach and Rafferty 2008, p32).

والحقيقة ليست واحدة، بل يمكن أن تتعدد وتتجزأ في الوقت نفسه، فما دامت ترتبط بالسياق الإجتماعي والتاريخي فهي حتما نسبية وتحمل طابع الخصوصية والمحلية، ومنه قد يوجد عدد من الحقائق بعدد الثقافات الإجتماعية السائدة. وهي لا تخل من انعكاسات لموازين القوى السائدة في المجتمع، فلقد جادل ميشيل فوكو أن "الخطابات" الأكاديمية لم تكن نتاجا محايدا للبحث العلمي الأكاديمي، بل ظهرت كنتيجة مباشرة لعلاقات القوة. وهذا يعكس فرضية أن القوة تتخلل جميع أنظمة المعرفة. الشيء الذي يعني أن مفاهيم مثل العقل أو الحقيقة هي نتاج ظروف تاريخية محددة. وعليه يجب أن يتغير مفهوم الحقيقة وفقًا لذلك، حيث أنه لم يعد بإمكانه الإشارة إلى مفهوم أساسي للحقيقة، بل إلى فكرة حقائق متعددة" (Smith 1996, p30).

هناك مفهوم آخر للحقيقة يحاول التوفيق بين الرؤى والأطروحات السابقة، حيث يدعي البنائيون الإجتماعيون أن "الحقائق التي تسعى إلى كشفها مختلف العلوم هي مبان عقلية أو ذهنية Mental Constructs نوظفها لتفسير خبراتنا الحسية، وهي ليست مكتشفة من العالم من حولنا، وإن الحقيقة فقط هي ما يمثله فكرنا الإنساني. وجوهر الأشياء أو حقيقتها هو خارج فكرنا الإنساني، لكن المعنى والمعرفة هما دائما بناء إنساني Human Construction، إن تمثيل الأفكار والأشياء هو عمل البناء الإجتماعي Social Construction. وهذا يعني قوة الأفكار في إعطاء معان للحقائق المادية في حياة الناس" (كامبل 2016، ص.524). لكن هذا المفهوم للحقيقة لم ينل قبول ورضى الحداثيين وما بعد الحداثيين على حد سواء.

لقد شق الجدل حول مفهوم الحقيقة طريقان أساسيان في دراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية، وانعكست آثاره بشكل مباشر على دراسة العلاقات الدولية وإن بشكل متأخر، طريق حداثي هيمن على الحقل الدراسي لفترة طويلة من الزمن، أرسى أسسه على دعائم الفلسفة الوضعية وفي مقدمتها المنهج التجريبي، بغية تفسير جملة الأحداث والظواهر السياسية الدولية. وطريق ما بعد حداثي يسعى إلى نيل الإعتراف العلمي والقبول لدى المفكرين والباحثين، ويرسي دعائمه على نقد ونقض الفلسفة الوضعية، بغية فتح المجال أمام فهم جملة الأحداث والظواهر السياسية الدولية.

2- التفسير كاستجابة لتبني مبادئ الفلسفة الوضعية في العلاقات الدولية.

يرتبط التفسير، في الغالب، بحقول المعرفة العلمية القائمة على التكميم والتجريب، بغية كشف نظام الظواهر الطبيعية، وذلك بالبحث عن الأسباب والقوانين والنظريات التي تفسرها (عقيبي 2008، ص.38). ولقد جاء في معنى التفسير أنه "منهج لبيان أن الظاهرة أو مجموعة الظواهر تخضع لقانون بواسطة علاقات سببية أو ارتباطات وضعية"، أو أنه "تحليل منهجي للظاهرة من أجل ذكر سببها"، أو أن "تفسير حدث هو ببساطة وضعه تحت قانون، وتفسير قانون هو وضعه تحت قانون آخر (أنور 1988، ص.72). التفسير هو "محاولة اكتشاف العلاقات السببية التي تقوم بين الظواهر المختلفة باستخدام منهج يقوم على المراوحة بين الإستدلال العقلي والإستقراء العلمي للظواهر" (زايد 2005، ص.155). أو هو "خطوة في اتجاه التعميم، أي في بناء النظرية العلمية، حيث يتم عن طريقه ربط الواقعة بآثارها المنطقية ونتائجها" (جميل، ص.45). ويعد التفسير الوظيفة

الأبرز للنظرية العلمية، بل إن جون كيمني ذهب إلى حد اعتبار التفسير بمثابة الوظيفة الرئيسية والوحيدة للعلم (جميل، ص.46). وتَبَنّي منهج التفسير معناه التسليم بالأحادية الإبستمولوجية، أي اعتبار العلوم الطبيعية والظواهر الإجتماعية من طبيعة واحدة، وبالتالي يخضعان للمنهج العلمي نفسه. وفي هذا الصدد يقول فيلسوف العلم ريكرت ردا على ديلثي: "إن العلم يهدف إلى تفسير الظواهر، ولا يهتم فيما إذا كانت هذه الظواهر تتعلق بالفرد (الإنسان) أم بالعالم الفيزيقي، فالظواهر هي الظواهر، والعلم هو العلم" (الزعبي2008، bit.ly/3f9aAPY).

ترجع دعوات تبني التفسير في دراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية إلى فرنسيس بيكون نفسه الذي دعا إلى استخدام الإستقراء التجريبي في دراسة الظواهر الإنسانية. وإلى ديفيد هيوم الذي دعا صراحة إلى تطبيق المنهج التجريبي على الحوادث الإنسانية، حيث يقول "إن جميع العلوم ترتبط قليلا أو كثيرا بالطبيعة البشرية ... وإذا كان علم الرياضيات والفلسفة الطبيعية والدين الطبيعي يعتمدون على علم الإنسان، فماذا نتوقع في العلوم الأخرى التي يكون ارتباطها بالطبيعة البشرية وثيقا بدرجة أكبر" (عقيبي، ص.28). وإلى أوغست كونت الذي اعتبر أن مرحلة الوضعية تعكس روح الإلتزام بقواعد المنهج العلمي التجريبي. وإلى إميل دوركايم الذي اعتبر أن "الظواهر الإجتماعية "أشياء" ذات وجود حقيقي، وبأنه يمكن دراستها، وإن لم تكن أشياء مادية بمعنى الكلمة" (عقيبي، ص.29).

ولا يمكن الحديث عن إمكانية تفسير الظواهر السياسية الدولية، إلا إذا تبنينا إطارا فلسفيا وضعيا يقوم عليه مفهوم العلم والممارسة العلمية في حقل العلاقات الدولية. وعندما يتحدث الناس عن العلم، فإنهم، دائما وبلا شك، يقصدون به علوم الطبيعة، وتحديدا الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، في خطها التطوري ابتداء من الثورة العلمية التي قامت في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتي كانت نقطة البدء فيها اكتشاف العالِم اسحق نيوتن لقوانين الجاذبية وترجمتها لمعادلات من أجل تفسير حركة الأجسام، وبشكل عام تفسير كيف تعمل الطبيعة؟ (Hollis and Smith 1990, p46). في هذا الصدد، يقيم ديفيد كامبل التصور الوضعي للعلم على ثلاثة افتراضات إمبريقية (كامبل، ص.ص. 520-521):

أ- الواقعية المعرفية: والتي تفترض أن هنالك عالما خارجيا، وجوده ومعناه مستقلان عن أي شيء يفعله المشاهد.

ب- افتراض وجود لغة علمية عالمية: وهو الإعتقاد بأن هذا العالم الخارجي يمكن وصفه بلغة لا تفترض أي شيء مسبقا، مما يسمح للمشاهد بأن يظل غير متحيز ومنصفا.

ت- النظرية التطابقية في الحقيقة: وهي أن المشاهد يمكن أن يصور حقائق العالم بجمل تكون صحيحة إذا تطابقت مع الحقائق، وتكون خاطئة إذا لم تتوافق معها.

ويذهب الكسندر ونت إلى أن مهمة العلم، حسب الوضعية، تتمثل في الشرح والتفسير السببي للأحداث، وتتعامل مع السؤال لماذا حدث؟ وإلى مدى معين مع السؤال كيف حدث؟ (ونت 2006، ص.95)

لقد هيمنت الوضعية Positivism على الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية منذ نهاية الخمسينات من القرن العشرين، وقد التزمت بنظرة موحدة للعلم، واعتمدت منهجيات العلوم الطبيعية لتفسير وشرح العالم الاجتماعي، وحددت ما يمكن دراسته وكيفية دراسته، لأنها حددت أنواع أو أنماط الأشياء الموجودة في العلاقات الدولية (Smith 1996, p11). وقد اعتبر ستيف سميث أن هناك أربع افتراضات وضعية قامت عليها دراسة العلاقات الدولية، وإن كانت مضمرة، وهي (Smith, pp16-17):

أ- الإعتقاد بوحدة العلم (بما في ذلك العلوم الإجتماعية). وقد تنازع هذا الإعتقاد وجهتا نظر: الأولى تجادل بأنه لا يوجد فرق جوهري بين العالمين الاجتماعي والعالمي. والثانية تقر بأنه على الرغم من الاختلافات بين العالمين، إلا أنه لا يزال من الممكن استخدام أساليب العلوم الطبيعية لتحليل العالم الاجتماعي. في العلاقات الدولية، يمثل الرأي القائل بأن النظام الدولي لا يختلف عن بقية أنظمة العالم الطبيعي وجهة النظر الأولى. بينما يتم التعبير عن وجهة النظر الثانية من خلال الادعاء بأن الأساليب العلمية يمكن استخدامها لفهم معتقدات صناع القرار، على الرغم من أن هذا لا يعني أن هذه المعتقدات تتبع بعض قوانين السلوك.

ب- التمييز بين الحقائق والقيم، فبالحقائق يمكن أن نكون محايدين في الحكم على النظريات المتنافسة. ويعني هذا من الناحية الفلسفية، أن هناك إمكانية لمعرفة موضوعية عن العالم على الرغم من حقيقة أن الملاحظات قد تكون ذاتية.

ت- العالم الإجتماعي مثل العالم الطبيعي تحكمه انتظامات وقوانين، وهذه الأخيرة يمكن اكتشافها بواسطة نظرياتنا بالطريقة نفسها التي يعمل بها عالم الطبيعة لاكتشاف قوانين الطبيعة. في العلاقات الدولية ، يكمن هذا النوع من الافتراض في صميم المناقشات حول القطبية والاستقرار ، أو حول الدورات الطويلة في تاريخ العالم.

ث- إن الطريق الذي يحدد كيفية الوصول إلى الحقائق المحايدة يُعرف بـ "الإبستمولوجيا التجريبية"، وقد عبر روبرت كيوهين عن هذا الموقف بوضوح حينما دعا النقديين إلى تقديم نظريات مشفوعة بإثباتات تجريبية.

وتعتبر السلوكية حاملة لواء الوضعية والتفسير في دراسة العلاقات الدولية، إذ رأى مؤيدوها أنه لا يمكن أن يمضي تخصص العلاقات الدولية قدما إلا إذا قام عن وعي بقولبة نفسه في نموذج للعلوم الطبيعية (كوركي ووايت، ص.78). وقد تم تبني حقل العلاقات الدولية للسلوكية، حسبما أشار إليه جون فاسكويز، في ستينيات القرن العشرين، متأخرا بعقد كامل عن تبنيها في العلوم السياسية وفي عدد من العلوم الإجتماعية الأخرى، وذلك بالرغم من وجود دعوات لتبني السلوكية قبل هذه الفترة. ولقد جادل كل من هارولد لاسويل وأبراهام كابلن أن محاولتهما لتقديم إطار عمل Framework للعلوم السياسية قد استندت إلى التطورات الحاصلة في فلسفة العلوم الوضعية. وهذا التحول قد تم تأكيده من طرف ديفيد إستون الذي كان له تأثير واضح على الثورة السلوكية في العلاقات الدولية. وروبرت لين، الذي جادل بأن "القبول الواسع النطاق لفلسفة العلم كأساس للبحث الاجتماعي مثلت ظاهرة" الإقلاع " في العلوم الاجتماعية، واعدًة بنمو مستدام في التفسير الاجتماعي". (Wight 2002, p28). وهكذا تم تبني أطروحات الفلسفة الوضعية وفي مقدمتها التسليم بوحدة العلم في العلاقات الدولية وما يقتضيه من ناحية المنهج، بحيث أصبح كشف وتفسير القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر السياسية الدولية الهدف الأساسي لكل نظرية.

تمثل الواقعية، خاصة الجديدة، المثال الأبرز للنظريات التي تتبنى منهج التفسير في العلاقات الدولية. وقد جاء في كتاب "السياسة بين الأمم: صراع من أجل الحرب أو السلام" لهانس مورغنتاو أن السياسة شأنها شأن المجتمع عامة، تحكمها قوانين موضوعية جذورها متأصلة في الطبيعة البشرية (الياس وستش 2016، ص.27). وكان كينيث وولتز أكثر وضوحا وأشد صرامة من مورغنتاو بشأن الإلتزام بالمعايير التي تفرضها

فلسفة العلم، إذ لا يمكن أبدا، حسبه، الإدعاء بإقامة علم للعلاقات الدولية دون الإلتزام بافتراضات الوضعية. واعتبر أن مهمة نظرية السياسة الدولية هي تفسير القوانين التي تحكم الظواهر (فرج 2007، ص.90). ورغم إدراك والتز لصعوبات تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الإجتماعية إلا أنه تجاهلها في سبيل تحقيق هدفه، فمشكلة نظرية العلاقات الدولية كما يعتقد هو أنها غرقت في دراسة التاريخ لأجل الوصول إلى تعميمات تكون بمثابة القاعدة لنظرية عامة للعلاقات الدولية، بدل الإحتكام والعودة إلى المعايير والقواعد التي تضعها فلسفة العلم (Molloy 2006, p116).

3- الفهم كاستجابة لتبني مبادئ الفلسفة ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية.

يُعد مصطلح "الفهم" من المصطلحات التي تستعصي على التحديد، إذ تتجمع تحت لوائه العديد من التيارات التي تتقاسم رفض إخضاع العلوم الإجتماعية والإنسانية للمنطق المنهجي الذي تقوم عليه العلوم الطبيعية. وأول من قال به ماكس فيبر ثم ريكمان، وقصدا به تلك العمليات التي تستهدف استيعاب المحتويات العقلية في كل تعبير. ويعتبر "التأويل" أحد أهم الأساليب في عملية الفهم، إذ لا يمكن أن نفهم شيئا ما دون أن نؤوله، وتأويل الأشياء يفضي إلى فهمها وإدراك معانيها، فَهُمَا متلازمين ولكن ليسا مترادفين، وعلى هذا الأساس سوف نستخدم المصطلحين معا، ولكن لا نعني بهما الشيء نفسه.

لقد عارض ماكس فيبر منهج التفسير في العلوم الإنسانية الذي يستند على مبادئ العلم الوضعي، معللا ذلك بأن الأفعال البشرية لا تخضع للإنتظام الذي يحكم عالم الطبيعة، وجادل بأن تفسير السلوك الإنساني لا يستند فقط على مظاهره الخارجية، بل يتطلب أيضا معرفة الدوافع الكامنة وراءه (Wight, p32). وأكد فيلهلم ديلثي على تعذر تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في تفسير الظواهر على النظام الإنساني-التاريخي، وأن ما نحتاجه هو منهج الفهم أو التأويل (الهارمونيطيقا)، والذي يعني "عملية البحث والكشف عن الغموض الذي يكتنف شيئا ما ... ويسعى إلى معرفة ما يكمن خلف الأشياء الظاهرة من دلالات ومعان لا يمكن تحصيلها من النظرة الظاهرية الخارجية" (زايد، ص.153). جادل ديلتاي دائما على أن الفهم ميدانه الإنسان، إذ يقول: "نحن نفسر الطبيعة، أما الإنسان فعلينا فهمه" (جواق 2016، https://bit.ly/2P5aFt9). وأعطى مارتن هايدغر دورا كبيرا للفهم في تأصيل الوجود في العالم. وربط يورغن هابرماس دور الفهم بنقد وتعرية الإيديولوجيا (خاصة البورجوازية منها). وأناط بول ريكور بالفهم مهمة كشف أستار الغموض والتجهيل وإماطة اللثام عن أشكال الوهم الكامنة في المعرفة (زايد، ص.154). ويتفق هؤلاء على أن الفهم، على عكس التفسير، لا يكتف بإدراك الواقع على ما هو عليه فقط، وإنما يسعى المفكرون من خلاله إلى تغيير وإعادة تنظيم الحياة ككل.

ساهمت أعمال كل ديلثي، هوسرل، فيبر، هايدغر، وويتجنشتاين، وغادامير في تطوير علم الفهم أو التأويل (الهارمونيطيقا). حيث انطلق ديلثي من الفرضية القائلة بأن تحليل الطبيعة وتحليل العقل هما أمران مختلفان تمامًا، ولكل منهما منهجا يختلف عن الآخر، وإذا كنا في الأولى نتحدث عن التفسير فإننا في الثانية نتحدث عن الفهم. ونظر كل من كولينغوود وسكينر إلى الهارمونيطيقا نظرة منهجية من حيث أنها تهتم بكيفية فهم نص أو فاعل ما. وأثار كل من هايدغر وغادامير أسئلة وجوديّة تتعلق بطبيعة الوجود ذاته: ماذا يعني لنا تأويل العالم وفهمه؟ وأجابا بأن الهارمونيطيقا ترفض حجة الإبستمولوجيا التقليدية من أن الوجود أسبق من المعرفة به، بل إن المعرفة الضمنية والمشتركة بين الأفراد هي من تشكل الوجود، وعليه فلا يمكننا فهم العالم

إلا من خلال التأويل. باختصار، التأويل له أهمية وجوديّة، وهذا يعني أن الاهتمامات التقليدية بالإبستمولوجيا غير مناسبة في فهم وإدراك معتقداتنا، لأنها تضع الملاحظة التفسيرية بطريقة ما قبل الأسئلة حول طبيعة الوجود. وركز غادامير على أهمية التضمين Embeddedness في كل عمليات التحليل اللغوي والتاريخي. ويعني التضمين عنده أن مفاهيم الحقيقة والعقل هي نفسها تشكلت تاريخياً، بحيث تكون أنواع الادعاءات حول المعرفة الموضوعية التي سادت المناقشات المعرفية بين العقلانية والتجريبية مخطئة بشكل أساسي. ما يقترحه غادامير هنا، هو النظر إلى أنطولوجيا المعرفة والعقل والحقيقة على أنها مرتبطة بالسياق التاريخي لا خارجه. لذلك فإنه لا يمكن أبدًا أن تكون المعرفة شيئًا محايدًا أو أساسيًا أو حاسمًا (Smith 1996, p27).

يتبنى أنصار الفهم فلسفة ما بعد وضعية في نظرتهم للعلوم الإجتماعية والإنسانية، حيث إنهم من الناحية الأنطولوجية يتبنون الفلسفة الاسمية، وبمقتضاها تعكس الحقيقة الإجتماعية الوعي الفردي الذي يتشكل في عقل الإنسان، وموضوعات الفكر ليست سوى الكلمات فحسب، ولا وجود لمفهوم يشتمل على معنى الكلمة يمكن التوصل إليه وفهمه بصورة مستقلة عن الكلمة. ومن الناحية الإبستمولوجية، لا يمكن أن توجد قوانين موضوعية تحكم العلاقات بين البشر، لأن الواقع الإجتماعي واقع مبني. ومن ناحية الطبيعة البشرية، فالإنسان كائن حر، ويتمتع بالإرادة، وبالتالي فإن أفعاله وسلوكياته لا تخضع للحتمية أو الميكانيكية. ومن الناحية المنهجية، فإنهم يعترضون على الخضوع للمناهج التجريبية وتعميم النتائج (تشيرتون وبراون، ص.ص. 706-707).

لقد رفضوا اعتبار الظواهر الإجتماعية بمثابة أشياء (شيئية دوركايم)، واعتبروا أن المجتمع هو نتاج التفاعل الإنساني. وعليه، تتمثل مهمة العلوم الإجتماعية في فهم دلالات الرموز الإجتماعية المنتجة من قبل الإنسان، وليس تفسير وقائع اجتماعية خارجية. وحسبهم، تعتبر دعوة الوضعيين إلى الموضوعية ونبذ الذاتية أمرا مستحيلا منهجيا ووهما أنطولوجيا، لأنه وببساطة، تعني دراسة ما هو اجتماعي فهمه، فالشيء الإجتماعي ليس حقيقة خارجية، بل هو شيء "مبني" من منطلق التجربة الذاتية. ليخلصوا إلى أن العلاقات الإجتماعية والأدوار والقيم ومعايير السلوك كلها أبنية صاغها الوعي الإنساني، وتنتمي إلى نظام رمزي يقتضي فهمه لا تفسيره (هارمان 2010، ص.61).

في مجال العلاقات الدولية، برز التيار ما بعد الوضعي في الثمانينيات من القرن العشرين، واعتمد مفكروه على بعضٍ من أفكار توماس كون، كارل بوبر، بول فيرابند، وايمري لاكاتوش. واعتبروا أن المفهوم السائد للعلم لا يقود الإنسان إلى التحرر من القيود التي وضعته فيها بعض النظريات التي تدعي اعتناقها الوضعية وتمسكها بالوضعية والحيادية (Wight, p33). وطرحوا أسئلة تشكيكية تتعلق بإمكانية قيام علم للعلاقات الدولية يتبنى منهج التفسير، ويقوم على مبادئ الفلسفة الوضعية، من هذه الأسئلة (Sutch and Elias 2007, p113):

أ- إلى أي مدى يمكننا المجيء حقا بـ "حقائق إمبريقية" قابلة للإثبات حول السياسة العالمية؟

ب- هل من الممكن حقا الوصول إلى نظرية عامة بطريقة علمية حيادية؟

ت- هل ادعاء الحياد الخالي من القيم يحجب حقيقة أن النظريات تخدم مصالح الجماعات الأقوى في المجتمع؟

يعتقد ما بعد الوضعيون أن الإجابات المنطقية على الأسئلة السابقة تكون بالنفي، ذلك أن منهج التفسير، المتوافق مع خصائص الظاهرة الطبيعية، يتعارض مع طبيعة الظاهرة السياسية الدولية بوصفها ظاهرة اجتماعية وإنسانية في المقام الأول. وعليه فإن دراسة الظواهر تتطلب الإعتماد على مناهج الفهم أو التأويل (سواء كانت نوعية أو استطرادية أو تاريخية)، والتركيز على تأويل سياقات الحوادث التي لا يمكن مشاهدتها، ولا يمكن قياسها تاليا (كوركي ووايت، ص.84). فمهمة الباحثين والمفكرين الأساسية هي فهم الأحداث الدولية لذاتها، وعدم إهمال فكرة خصوصيتها وتفردها عن بقية الأحداث الأخرى التي قد تتشابه أو تتقاطع معها، لكن لن تكون مطابقة لها. كذلك التركيز على معرفة الدوافع والمقاصد التي تحرك الفاعلين الدوليين، بوصفهم مؤثرين ومنتجين لهذه الأحداث الدولية أكثر مما هم متأثرين بها ونتاجا لها.

ويمكن القول أن منهج الفهم في دراسة العلاقات الدولية عادة ما يُربَط بنمط النظرية المصطلح عليها بـ "التكوينية"، لأنها تميل إلى رفض/ أو على الأقل الحد من "التنظير السببي" في العلاقات الدولية، مُفضلة البحث والتقصي عن كيفية تشكل السياسة الدولية من خلال: الأفكار، القواعد، المعايير، والخطابات (Kurki 2008, p4). وأغلب النظريات التي تبنت مبادئ الفلسفة ما بعد الوضعية، وعلى رأسها ما بعد الحداثة، ركزت على مقاربات الفهم.

4- إمكانية الجمع بين التفسير والفهم في دراسة العلاقات الدولية.

هل من علاقة ممكنة تجمع بين التفسير والفهم في دراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية بشكل عام؟ تتجاذب الإجابة عن هذا السؤال أطروحتان: الأولى تقول بالنفي التام، والثانية لا تعدم هذه الإمكانية.

أما الأولى، فقد اعتبر كل من فريدريك شلايرماخر وفيلهلم دلثي أن هناك تعارضا شديدا بين الفهم والتفسير، من الناحيتين الإبستمولوجية والأنطولوجية، إذ يعبران عن شكلين وفهمين مختلفين للمعرفة وللوجود، وبالتالي فلا سبيل للجمع بينهما (عقيبي، ص.35). وإذ عدنا إلى حجة دلثي فنجده يقيمها على فكرة أن التأويل يهتم بفهم المؤثرات الإنفعالية الحدسية التي تنتج عن تجربة فردية معاشة، أما التفسير فيهتم بدراسة العلاقات السببية القائمة بين الظواهر الطبيعية، وعندئذ، تصبح العلاقة بين الفهم والتفسير علاقة تعارض، بحيث أن وجود أحدهما ينفي وجود الآخر ، فإما أن نفسر على طريقة عالم الطبيعة، وإما أن نؤول على طريقة المؤرخ، والتأويل هنا هو صورة مشتقة من الفهم متعلقة بالعلوم الإنسانية (عقيبي، ص38).

في مجال العلاقات الدولية، يعترف كل من ستيف سميث ومارتن هوليس أن كلا من التفسير والفهم لهما ما يبررهما، ولكن لا يمكن الجمع بينهما، لأنهما يشيران إلى شكلين من البحث مختلفين كلية، ومتضمنين في رؤى مختلفة كلية كذلك لطبيعة العالم الإجتماعي، فالتفسير يعكس تصورا وضعيا لعلم العلاقات الدولية ومناهج البحث فيه، بينما يعكس الفهم التصور ما بعد الوضعي المناقض للوضعية جملة وتفصيلا (Kurki, p5).

الأطروحة الثانية، ترى بإمكانية الجمع بين التفسير والفهم في دراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية. فمارتن هايدغر على سبيل المثال، تصور وجود علاقة جدلية بينها، حيث ينطلق من مفهوم "الدازاين" Dasein الذي يعني "وجود الذات في العالم، وهو وجود واقعي ملموس وسابق على اختيار الإنسان لماهيته، فأن توجد بالنسبة للواقع الإنساني هو تحمل الذات لنفسها في نمط وجودي للفهم، وهذا الفهم يمكن الإنسان من

التعرف على نفسه وعلى إمكاناته في وضعية محددة في الزمان والمكان، غير أن الإنسان الملقى به في الوجود، يجد نفسه في وضعية وظروف وتقاليد لم يخترها، ودلالات يكتنفها الغموض، ومن هنا فهو مطالب بتوضيحها لنفسه، هذا التوضيح هو ما يسميه هايدغر بالتفسير. [ف]فهم الذات لذاتها وإمكاناتها من جهة، وتفسيرها لوضعيتها الواقعية من جهة أخرى، يشكل علاقة جدلية، حيث يعتمد الفهم على التفسير، والتفسير يعتمد على الفهم في كل وضعية لوجود الذات في العالم"(عقيبي، ص.34). هذه العلاقة بين التفسير والفهم تعكس الإطار الأنطولوجي الذي تتم فيه، بينما حاول فون رايت وضعها في إطارها الإبستمولوجي، حيث دعا في كتابه "التفسير والفهم" إلى "إعادة صياغة شروط كل من التفسير والفهم، حتى نستطيع ترتيب تلك الشروط ضمن مفهوم "التدخل القصدي" في العالم"، ولتحقيق هذه الفكرة لجأ فون إلى "نظرية الأنظمة"، والتي بمقتضاها "أن نشأة النظام وتشغيله في البداية تحتاج إلى تدخل قصدي من طرف الإنسان، ثم ما يلبث الإنسان أن يصبح جزءا من النظام القائم وخاضعا له، وهكذا فإن إخضاع السلوك للنظام المنطقي معناه إخضاعه للتفسير السببي، والقصد إلى التدخل فيه يؤكد إمكانية تدخل مقاصد الإنسان الفاعل ودوافعه في مجرى النظام، مما يعني تكوين علاقة جدلية بين فهم الأسباب القصدية للسلوك ودوافعه، وتفسيره السببي داخل نظام أكثر قربا من طبيعة العلوم الإنسانية" (عقيبي، ص.34).

في مجال العلاقات الدولية، يدعي البنائيون إمكانية التوفيق بين منهجي التفسير والفهم، حيث حاولوا احتلال موقف وسط بين الوضعيين وما بعد الوضعيين في مسألة إدراك العالم أو الواقع الإجتماعي، أي بين الإدراك المادي المباشر له من طرف الوضعيين، وبين النفي لوجوده المادي إلا من خلال اللغة والخطاب كما يقول به ما بعد الوضعيون. وانتهوا إلى القول بإمكانية الوجود المستقل لهذا الواقع، ولكن إمكانية إدراكه ومعرفته تتم عن طريق الهوية. لقد دافع عن هذا الطرح الكسندر ونت الذي دعا إلى علم متعدد للعلاقات الدولية يؤدي فيه الفهم إلى جانب التفسير دورا مهما في إدراك الواقع الدولي ومعرفته (ونت، ص.62).

خاتمة:

يعتبر التمييز بين التفسير والفهم أحد مخرجات أو مظاهر الإنقسام بين الوضعيين وما بعد الوضعيين حول مفاهيم الوجود، الحقيقة، والمعرفة في العلوم الإجتماعية والإنسانية، وهو أهم مسألة ميتا- نظرية meta-theory يواجهها حقل العلاقات الدولية اليوم.

يرتبط التفسير بالفلسفة الوضعية التي تقيم تشابها بين العالمين الطبيعي والإجتماعي، وتفترض أنهما يخضعان لقواعد الأنطولوجيا والإبستمولوجيا والميتودولوجيا نفسها. فالنظر إلى عالم العلاقات الدولية نظرة مادية بحتة وعلى درجة عالية من الحتمية والإنتظام، يفيد بوجود قوانين موضوعية تحكمها، وبإمكانية كشف وتفسير هذه القوانين، ومنه إخضاع الظاهرة السياسية الدولية للسيطرة والتحكم فيها. بينما يرتبط الفهم بالفلسفة ما بعد الوضعية التي تقيم تمييزا حادا بين العالمين الطبيعي والإجتماعي، وتفترض أنهما لا يخضعان لقواعد الأنطولوجيا والإبستمولوجيا والميتودولوجيا نفسها. يسعى الفهم إلى أن يربط المعنى بالمعنى ويدرك موضوعه عن طريق الحدس. وعلى عكس التفسير الذي يعمد إلى الإستفادة من مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الإجتماعية، فإن الفهم يركز على المناهج الكيفية، وفي مقدمتها دراسة الحالة وتحليل المضمون وتفكيك الخطاب.

بالنسبة لإمكانية الجمع بين التفسير والفهم في دراسة العلاقات الدولية، فإن مخرجات النقاش الرابع بين النظريات التي تتبنى منهج التفسير (الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة) والنظريات التي تتبنى مناهج الفهم (ما بعد الحداثة، النقدية، النسوية) توحي بانعدام هذه الإمكانية، مما يجعل الباحثين والطلبة ملزمين، على الأقل حاليا، بتبني أحد الخيارين (التفسير أو الفهم) دون المزج بينهما في الدراسات والبحوث. وهذا رغم الوعود التي أطلقها البنائيون في التوفيق بينهما، والتي لم تلق الإستجابة حتى بين البنائيين أنفسهم.

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية:

1- الياس جوانيتا وستش بيتر. (2016). أساسيات العلاقات الدولية. ترجمة محي الدين حميدي. سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

2- امزيان محمد محمد. (1991). منهج البحث الإجتماعي بين الوضعية والمعيارية. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. الطبعة الأولى.

3- أنور علا مصطفى. (1988). التفسير في العلوم الإجتماعية: دراسة في فلسفة العلم. مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

4- تشيرتون ميل وبراون آن (2012). علم الإجتماع: النظرية والمنهج. ترجمة هناء الجوهري. مصر: المركز القومي للترجمة. الطبعة الأولى.

5- جميل عزيز ماجدة مرسي. النظرية العلمية في الفكر المعاصر. المكتب العلمي الحديث للطباعة.

6- جواق سمير. (2016). دلتاي وصياغة التأويلية كأساس منهجي للعلوم الإنسانية. مؤمنون بلا حدود. تاريخ الدخول 2020/06/20. على الرابط: https://bit.ly/2P5aFt9

7- زايد أحمد. (2005). التأويل والظاهرة الإجتماعية. مجلة التسامح. السنة الثالثة. العدد 11.

8- الزعبي محمد أحمد. (2008). إشكالات البحث العلمي للظواهر الإجتماعية. تاريخ الدخول 20/ 06/ 2020. على الرابط: bit.ly/3f9aAPY

9- عقيبي لزهر. (2008). جدلية الفهم والتفسير في فلسفة بول ريكور. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: قسم الفلسفة.

10- غادامير هانز غيورغ. (2006). فلسفة التأويل: الأصول، المبادئ، الأهداف. ترجمة محمد شوقي الزين. الجزائر: منشورات الإختلاف. الطبعة الثانية.

11- غريفيثس مارتن وأوكالاهان تيري (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.

12- فرج أنور محمد. (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة . السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.

13- كامبل ديفيد (2016). "ما بعد البنيوية". في دان تيم. كوركي ميليا. سميث ستيف (محررون). نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع. ترجمة ديما الخضر. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى.

14- كوركي ميليا ووايت كولن. (2016). "العلاقات الدولية والعلوم الإجتماعية". في دان تيم. كوركي ميليا. سميث ستيف (محررون). نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع. ترجمة ديما الخضر. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الطبعة الأولى.

15- لالاند أندريه. (2001). موسوعة لالاند الفلسفية. تعريب خليل أحمد خليل. بيروت: منشورات عويدات. المجلد الأول. الطبعة الثانية.

16- مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط. مصر: مكتبة الشروق الدولية. الطبعة الرابعة.

17- مطلوب أحمد. (2006). معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. لبنان: الدار العربية للموسوعات. الجزء الثاني. الطبعة الأولى.
18- هارمان جاك. (2010). خطابات علم الإجتماع في النظرية الإجتماعية. ترجمة العياشي عنصر. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
19- ونت ألكسندر. (2006). النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية. ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي. السعودية: جامعة الملك سعود.

ب- باللغة الأجنبية:

20- Hollis Martin and Smith Steve (1990). Explaining and Understanding International Relations. Oxford: Clarendon Press.
21- Kurki Milja. (2008). Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis. UK : Cambridge University Press.
22- Mansbach Richard and Rafferty Kristen. (2008). Introduction to Global Politics. New York: Routledge.
23- Molloy Seán (2006). The Hidden History of Realism: A Genealogy of Power Politics. New York : Palgrave Macmillan. first edition.
24- Smith Steve (1996). «Positivism and Beyond». in Smith Steve and Ken and Booth and Zalewski Marysia (eds). International Theory: Positivism and Beyond. UK : Cambridge University Press. first edition.
25- Sutch Peter and Elias Juanita (2007). International Relations: The Basics. London: Routledge. first edition.
26- Wight Colin (2002). «Philosophy of Social Science and International Relations». in Risse Thomas and Simmons Beth (eds). Handbook of International Relations. London : Sage publications. first edition